وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة
التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير
عنوان المذكرة

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
دراسة حالة :مؤسسة صناعة الخزف سيراميس بالسوافلية

مقدمة من طرف الطالبة :
* عيدود بخيرة
* فارح مصطفى

تحت إشراف الأستاذ :
* د. برياطي حسين

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	مدوري نور الدين	محاضر " أ "	مستغانم
مشرفا	برياطي حسين	محاضر " أ "	مستغانم
مناقشا	ولد سعيد محمد	محاضر "ب"	مستغانم

السنة الجامعية:2021 / 2020 .

الإهداء

أهدي بحثي هذا إلى من أوصى بهم الرحمن إلى من تاهت الكلمات
والحروف في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، والتي كانت سندا في
حياتي وغمرتني بعطفها إلى منبع الحنان.
أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من رباني على مكارم الأخلاق أبي العزيز أ طال الله
عمره و حفظه من كل سوء.

إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلم أتصور الدنيا
بعيدا عنهم.

إلى إخوتي و أخواتي.
إلى كل ا لعائلة و الأحباب.

إلى كل زملاء والأصدقاء الدارسة وكل دفعة تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير.
إلى الذين ساعدوني في مشواري الدراسي.

تشكر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد

قالو قديما " من كان في نعمته ولم يشكر خرج منها ولم يشعر"

ولأنه لا شكر قبل شكر الله العالي الرزاق الذي منحنا الصحة ووهبنا العقل وهدانا به النور العلم ووقانا من ظلمات الجهل ، فهو الذي قال: " وإن شكرتم لأزيدكم " لذلك فإن شكر الله واجب وعلى كل واحد منا، ولاأفضل من قوله تعالى: " ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين "

ولأن الرسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من لم يشكر الناس لم يشكر الله ، ومن أسدى معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوله"

واعترافا بالجميل يسعدنا ويشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر العرفان إلى كل من أعاننا في إنجاز هذا العمل المتواضع،على راسهم الاستاذ الفاضل برياطي حسين ، نتقدم له بجزيل الشكر، وكل عمال بشركة الخزف" سراميس"

كما نشكر كل من قدم لنا معروف " لوجه الله ... إلى كل هؤلاء ألف شكر وتقدير وجزاكم الله عنا ألف خير

من عيدود بخيرة وفارح مصطفى .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

«وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن

تعلم كان فضل الله عليك عظيما» النساء:113.

دعاء

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت، ولا أصاب باليأس إذا فشلت، بل ذكرني دائما أن الفشل هو التجارب التي سبقت النجاح.

يا رب علمني أن التسامح هو أول مراتب القوه وأن حب الانتقام هو أول مراتب الضعف.

يا رب إذا جردتني من المال فأترك لي الأمل إذ جردتني من النجاح فاترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل إذا جردتني من الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يا رب إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار وإذا أساء الناس إلي أعطني شجاعة العفو إذا نسيت ذكرك فلا تنساني.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	VI
قائمةالاشكال	VI
المقدمة العامة .	أ - ت
الفصل الأول : أساسيات التحليل المالي.	
تمهيد	5
المبحث الاول : ماهية التحليل المالي	
المطلب الاول : مفهوم واهمية التحليل المالي	6
المطلب الثاني :أهداف ووضائف التحليل المالي	7
المطلب الثالث : مقومات و منهجية التحليل المالي	8
المبحث الثاني : مستويات و أدوات التحليل المالي	
المطلب الأول : معايير و خطوات التحليل المالي	10
المطلب الثاني : استعمالات و الجهات المستفيدة من التحليل المالي	11
المطلب الثالث : أدوات وطرق التحليل المالي	13
المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية	
المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي	14
المطلب الثاني : القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد	15
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني : مؤشرات تقييم الوضعية المالية للمؤسسة .	
تمهيد	21
المبحث الأول : عموميات حول النسب المالية	
المطلب الأول : تعريف النسب المالية	22

المطلب الثاني : أهمية و أسس النسب المالية	22
المطلب الثالث : عيوب النسب المالية في التحليل المالي	23
المبحث الثاني : التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب	
المطلب الاول : نسب السيولة و النشاط	24
المطلب الثاني : نسب المردودية	26
المطلب الثالث : نسب الهيكلة	27
المبحث الثالث : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	
المطلب الأول : رأس المال العامل	29
المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل	31
المطلب الثالث: الخزينة	32
خلاصة الفصل	34
الفصل الثالث : دراسة الوضعية المالية لموسسة الخزف "سيراميس " بسوافلية	
تمهيد	36
المبحث الأول :تقديم مؤسسة صناعة الخزف "سيراميس " بسوافلية "	
المطلب الأول :تعريف مؤسسة صناعة الخزف " سيراميس "	37
المطلب الثاني :أهداف مؤسسةصناعة الخزف "سيراميس "	37
المطلب الثالث :وضائف والهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعة الخزف " سيراميس "	38
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة صناعة الخزف "سيراميس "	
المطلب الأول :عرض الميزانية لمؤسسة صناعة الخزف "سيراميس "	42
المطلب الثاني : عرض جدول حساب النتائج لمؤسسة صناعة الخزف "سيراميس "	45
المطلب الثالث : عرض الميزانية المالية المختصرة	46
المبحث الثالث : تحليل الوضعية المالية لمؤسسة صناعة الخزف " سيراميس "	
المطلب الاول :التحليل بواسطة النسب	47
المطلب الثاني : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	52
خلاصة الفصل	56
خاتمة عامة	57
المراجع	59
الملاحق	61

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الميزانية(المحاسبية والمالية المختصرة)بتاريخ. N / 12 / 31 .	13
2	نموذج لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.	14
3	نسب السيولة .	21
4	النسب العامة .	25
5	ميزانية مؤسسة الخزف _جانب الأصول _ .	40
6	ميزانية موسسة الخزف _جانب الخصوم _ .	42
7	جدول حساب النتائج .	43
8	الميزانية المختصرة لمؤسسة سيراميس جانب الاصول .	44
9	الميزانية المختصرة لمؤسسة سيراميس جانب الخصوم .	45
10	نسب السيولة .	45
11	نسب النشاط .	46
12	نسب المردودية .	48
13	نسب الهيكلية .	49
14	رأس المال العامل (FR) اعلى الميزانية .	50
15	رأس المال العامل (FR) اسفل الميزانية .	50
16	رأس المال العامل الخاص .	51
17	رأس المال العامل الإجمالي .	51
18	رأس المال العامل الإجنبي .	51
19	احتياجات رأس المال العامل(BFR) .	52
20	الخزينة (TN) .	52

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لمؤسسة "سيراميس " .	39

المقدمة العامة

يعد التحليل المالي من المواضيع الهامة في عملية اتخاذ القرارات، وذلك من خلال تحليل وتفسير مضمون القوائم المالية، وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ القرار، من قبل الأطراف المستفيدة من عملية التحليل المالي.

وتعتبر بداية بروز أهمية التحليل المالي في بداية الثلاثينيات الميلادية وذلك بعد أزمة الكساد المالي أو الكساد الكبير والتي بدأت مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية في 29 أكتوبر عام 1929م وسمي ذلك اليوم بالثلاثاء الأسود، ونتج عن ذلك انهيار العديد من الشركات الأمريكية، وما تبعه من آثار اقتصادية كارتفاع مستويات البطالة وانخفاض الطلب على السلع والخدمات، وانخفاض مستويات الاستثمار، وأحجام المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم، وتشير الأحداث أنه في الولايات المتحدة الأمريكية فقط تم إفلاس أكثر من 4000 منشأة. أما عالميا فقد تأثرت الكثير من الدول الغنية والفقيرة، وانخفضت مستويات التجارة العالمية، وتوقفت العديد من الصناعات الأساسية لتلك الدول.

كل ما ذكر أوجد ضرورة دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات بناء على أسس منهجية علمية مدروسة توجد صيغة ملائمة للتعرف على أداء الشركات وفرص نموها المستقبلي، وتحديد نقاط القوة والضعف، خصوصا أن المؤشرات تدل على أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها، كان لديها مشاكل في وضع السيولة ومستويات الربحية.

ويعد تحليل القوائم المالية جزءا مهما وأساسيا من تحليل أوسع وأشمل وهو تحليل الاعمال والذي يتضمن دراسة المخاطر المحيطة بالمنشأة، ونموها المستقبلي، حيث يقوم تحليل الأعمال بدراسة النواحي المالية والاقتصادية والتجارية المحيطة بالمنشأة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و تحليل بيئة المنشأة، واستراتجياتها، وسياستها، وأدائها المالي.

❖ طرح الإشكالية:

مما سبق سوف نطرح إشكالية البحث الرئيسية التالية التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة المتمثلة في:

- ✓ فيما يكمن دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الخزف سيراميس بالسوافلية ؟

للإجابة على الاشكالية السابقة وجب تحليلها لأسئلة فرعية تساهم في تفكيكها المنهجي وفق الرتتيب

التالي:

- ✓ ما هي أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

- ✓ كيف يمكن للتحليل المالي أن يكون وسيلة للمعلومات وأداة للتسيير و التشخيص المالي للمؤسسة؟
- ✓ ما هي الأدوات المستعملة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة ؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا مجموعة من الفرضيات تساعدنا على الوصول إلى جوهر الموضوع محل الدراسة وهي:

- ✓ استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية ومنه تعمل المؤسسة انشاء خطة جديدة و اتخاذ القرارات الصائبة.
- ✓ إستخدام المحلل المالي للمؤشرات المالية والنسب المالية في تشخيص واتخاذ القرارات في المؤسسة.

❖ **أهداف الدراسة :**

إن الأهداف التي نرغب ونسعى للوصول إليها من خلال بحثنا تتمثل في:

- ✓ التعرف على الدور الذي يقوم به التحليل المالي في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .
- ✓ التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي من شأنها أن تساهم في تشخص الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

❖ **أسباب اختيار الموضوع الدراسة :**

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ومن بينها نذكر مايلي:

- ✓ الموضوع يتوافق مع التخصص الذي درسته وبالتالي الرغبة في تحصيل معلومات أكثر لتخصص أدق.
- ✓ معرفة كيفية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة .
- ✓ التحسيس بأهمية هذا الموضوع لزيادة الاهتمام به من قبل المؤسسة محل الدراسة.

❖ **حدود الدراسة:**

- ✓ **الحدود المكانية** :ستجرى الدراسة في مؤسسة سيراميس بالمسوافلة من أجل تطبيق دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ **الحدود الزمانية** :خلال هذه الدراسة سنقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة خلال الفترة الممتدة (2014- 2015) .

❖ **صعوبات الدراسة:**

- ✓ صعوبة إجناد مؤسسة تسمح لنا بالحصول على البيانات اللا مة أثناء الدراسة الميدانية.
- ✓ عدم تعاون بعض فئات المجتمع مع الباحث، وعدم وجود ثقافة تحرتم هذا النوع من الأعمال العلميّة والأكاديمية رغم أهميتها الكبيرة جدا .
- ✓ إحباط الباحثين وذلك ببقاء أبحاثهم على رفوف المكتبات، وعدم تطبيق النتائج التي توصلوا إليها من خلال هذه الأبحاث على أرض الواقع والاستفادة منها، ممّا دفع العديد من الأشخاص إلى اعتبار البحث العلميّ مضيعة للوقت .

❖ **منهجية الدراسة :**

للإجابة على اشكالية البحث إثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري اتباع المنهج التالي:

✓ **المنهج الوصفي التحليلي :** يخص جانبين الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات ، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي ، و الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحليل و تشخيص وضعية المؤسسة المالية واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

❖ **خطوات الدراسة :**

في محاولة لدراسة موضوع دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قسمنا البحث إلى جزئين، جزء نظري وجزء تطبيقي.

✓ **الجزء النظري :** يشمل فصلين بحيث:

الفصل الأول بعنوان أساسيات التحليل المالي ، وتطرقنا فيه الى : ماهية التحليل المالي ومستويات و أدوات التحليل المالي والنظام المحاسبي المالي والقوائم المالية ،و في الفصل الثاني بعنوان مؤشرات تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، وتطرقنا فيه الى : كيفية تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال عرض مختلف النسب المالية و نسب النشاط ونسب المردودية و مختلف مؤشرات التوازن المالي .

✓ **الجانب التطبيقي :**

ويشمل فصل واحد تطرقنا فيه الى عرض لمحة عامة حول شركة محل الدراسة لمؤسسة صناعة الخزف سراميس بالسوافلية وتم عرض مختلف قوائمها المالية وتم تحليل وضعيتها بمختلف النسب ومؤشرات التوازن.

الفصل الأول

أساسيات التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة يهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضعية المالية للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها و محا لة و تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف التي تحمل سلبا و إيجابا في المؤسسات المالية، و من ثم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، كما يعتبر التحليل المالي الأداة التي تحدد العلاقة القائمة بين المؤسسة و محيطها و هذه العلاقة لا تقتصر على الناحية المالية بل تتعدى و تشمل بعض النواحي الأخرى كالإنتاج يمكننا أن نذكر التجاري و والتسويق و حتى في الميدان الصناعي .

لذا سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث على النحو التالي :

-**المبحث الاول :** ماهية التحليل المالي.
-**المبحث الثاني :** مستويات و أدوات التحليل المالي.
-**المبحث الثالث :** النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية .

المبحث الاول : ماهية التحليل المالي.

المطلب الاول : مفهوم واهداف التحليل المالي.

1 . مفهوم التحليل المالي:

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها:

التحليل المالي بصورة مبسطة هو : مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل .[1]

ويمكن تعريفه ايضا بأنه : تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقيم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات[2].

ويعرف التحليل المالي على انه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات للتعرف على:

- ✓ الأداء الماضي للمؤسسة وحقيقية الوضع المالي الاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي .
- ✓ التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل .
- ✓ تقييم أداء الإدارة.[3]

بعض المختصصين يرون أن التحليل المالي هو حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسير هذه النسب لمعرفة اتجاهاتها كأساس للقرارات الإدارية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريف التحليل المالي ماهو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها ، وذالك باستخدام طرق و أدوات معينة من أجل الوصول الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم أداء المؤسسة و تشخيص وضعيتها المالية و إتخاذ القرارات المناسبة .

2 . أهمية التحليل المالي :

لاشك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسة الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة ، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع المنشآت الجغرافية، بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور الحيل و أدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي ، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في مايلي :[4]

- ✓ التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت .

---

[1] وليد الناجي الحيالي ،التحليل المالي للرقابة على الاداء و الكشف عن الانحرافات ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2008 ، ص49 .

[2] محمد مطر، **التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات**، معهد الدراسات المصرفية، عمان،1997 .

[3] الجمعية السعودية للمحاسبة، **المعلومات المحاسبة ودورها في أسواق الأسهم**، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية، ص03 .

[4] أحمد محمد العداسي ،**التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** ، ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2101 عمان ، ص53 .

- ✓ يمكن إستخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الإقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء .
- ✓ التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية .
- ✓ التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المصيرية سيما مايخص قرارات الإندماج والتحديث والتجديد .

المطلب الثاني : أهداف ووظائف التحليل المالي .

1 . أهداف التحليل المالي :

تتمثل أهداف التحليل المالي في مايلي: [1]

1.1 بالنسبة للشركة :تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:

- ✓ تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة ؛
- ✓ تقييم نتائج وقرارات الاستثمار والتمويل ؛
- ✓ تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها ؛
- ✓ الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
- ✓ تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها؛
- ✓ التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة؛
- ✓ يعتبر مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

2.1 بالنسبة للمتعاملين مع الشركة :حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف حيث يهدف التحليل المالي إلى:

- ✓ إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تق وم بها الشركة في الميدان المالي؛
- ✓ تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة ؛
- ✓ تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- ✓ الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من اجل الاستفادة من القروض.

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر أهم الأهداف: [2]

- ✓ معرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- ✓ معرفة مركزها المالي في قطاعها الذي تنتمي إليه؛
- ✓ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع؛
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة أ وعلى عائد؛
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- ✓ توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال؛

---

[1] عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، - عمان،الأردن، 2118 ،ص20 _ص22

[2] صخري جمال، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية**، مذكرة لمقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص:مالية ومحاسبة،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة ورقلة ص10 .

- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة؛
- ✓ تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها؛
- ✓ تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

2 . وظائف التحليل المالي :

هناك عدة وظائف ترتكز في مجملها على حلول[1]:

- ✓ توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار :وهي توجيه متخذي القرار اتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار؛
- ✓ إتخاذ قرار الاستثمار :وذالك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الإستثمار المرتقب إنجازه؛
- ✓ اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية :من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية .

المطلب الثالث : مقومات ومنهجية التحليل المالي .

1 . مقومات التحليل المالي : [2]

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها و أغراضها المنشودة، لا بد من توفير مجموعة المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذا توفير مقومات نجاحه في هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمدعليها.

ويمكن ذكر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي :

- ✓ أن تتمتع المعلومات التى يستقى منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أوالموثوقية أو تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى ؛
- ✓ أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها؛
- ✓ أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية، وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيره بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وهذا ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخد القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

---

[1] محمد الصالح عواشرية،**التحليل المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2005 ص 21 .

[2] سفير عبد الرحمان ، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للموسسة الاقتصادية ، مذكرة لمقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص:دراسات محاسبية وجباية معمقة ،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، ص20.

2 . منهجية التحليل المالي :

هي الطرق والأساليب والاجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عملية التحليل المالي للقوائم المالية

الخاصة بالعملاء وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة الذي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي التالية:

2 . 1 تحديد الهدف من عملية التحليل المالي :

يتحدد الهدف من عملية التحليل على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشاة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير الازمة فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك معرفة القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

2 . 2 تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لستة واحدة قد لا تكون كافية للحصول على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدرتها وإمكانيات العميل.

2 . 3 تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه:

أما المعلومات التي يحتاج اليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات الذي يتعامل معها.

2 . 4 إختيار أسلوب وأداة المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة:

ومن الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية بالإضافة الى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

- ✓ إستعمال المعلومات التي توفر لدى المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة.
- ✓ إختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج وقد تظهر الحاجة إلى إستخدام أكثر من معيار.
- ✓ تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في قياس.
- ✓ دراسة وتحديد أسباب الانحراف.
- ✓ وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل .[1]

المبحث الثاني : مستويات وأدوات التحليل المالي .

[1] عليان الشريف وآخرون ,الادارة والتحليل المالي ,دار البركة للنشر والتوزيع ,عمان , 2007 - ,ص ص156 - 155 :

المطلب الاول : معايير وخطوات التحليل المالي .

1. معايير التحليل المالي :[1]

هناك مجموعة معايير يستعملها المحلل المالي للتعبير عن مستوى الأداء المالي، ومن هذه المعايير الآتي:

1 . 1 المعايير التاريخية : تعتمد هذه المعايير على مؤشرات مالية تا ريخية أي لسنوات سابقة، فمثلا يتم مقارنة نسبة السيولة للسنة الحالية مع نسبة السيولة لأعوام ماضية (لنفس المنشاة) ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة، هل هي إلى الأفضل أم إلى الأسوا، وهكذا بالنسبة للنسب أو المعدلات الأخرى.

1 . 2 المعايير المستهدفة : تعني المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمنشاة والتي تمثل الموازنات التخطيطية، وهذه المعايير يستفيد منها المحلل أو الإدارة للتحقق من مدى نجاح تطبيق الخطط الموضوعة. فالمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء ايجابية أو سلبية، تعد المعايير المستهدفة من الأدوات المهمة في عملية التخطيط والرقابة.

1 . 3 المعايير الصناعية :صناعة معينة سواء ضمن صناعة واحدة محلية أو هو معيار يوضع ضمن إقليمية أو دولية، ويحدد هذا المعيار طبقا لما هو متعارف عليه في السوق، أو مع المعايير التي توضع من قبل مختصين، سواء التجمعات المختصة في هذا المجال أو من قبل الاقتصاديين أو الإداريين أو المحللين الماليين أو الاستشاريين وغيرهم من ذوي الخبرة في هذا المجال، ويستفاد من هذه المعايير لمقارنة أداء المنشاة معها وتحديد الانحرافات عنها بقصد معالجتها.

1 . 4 المعايير المطلقة : وتعني وجود خاصية تأخذ شكل قيمة ثابتة ومشتركة بن المنشات دثل نسبة التداول 2مرة.

1 . 5 المعايير القطاعية : وهي تمثل معدل (متوسط، وسيط، منوال) الأداء في القطاع أو فروعه المختلفة التي تنتمي إليها المنشأة، إذ يعتمد على التصنيف المعياري للأنشطة الذى أعدته وتعدله سنويا هيئة الأمم المتحدة .

2 . خطوات التحليل المالي :[2]

2 . 1 التصنيف: تشمل عملية التصنيف في التحليل الأرقام التي توجد بالميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج و الهدف منها الوصول إلى وضع المعلومات المالية التي تعتبر القاعدة الأساسية لاستنتاج الوضعية المالية للمؤسسة.

2 . 2 المقارنة: بعد عملية تحليل الأرقام و تصنيفها نقوم بمقارنة الأجزاء ببعضها البعض، ومقارنة للمجموعات المحددة بالمجموعات الكلية و هذه العملية تساعد على الكشف عن علاقة الأرقام فيما بينها.

- ✓ **الإستنتاج:** بعد عملية التصنيف والمقارنة بين القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة خلال فترات متعددة أو لفترة محاسبية واحدة مع المؤسسات الممثلة لها يمكن تحديد آفاقها خلال الفترات اللاحقة عن طريق معرفة الوسائل الوقائية لحل المشكلات المختلفة للمؤسسة ، ومن هذا فالمؤسسة تتحكم في مركزها المالي وبالتالي تمكننا منمن تقدير امكانياتها وقدراتها .

---

[1] جليل كاضم مدلول العاريضي ، الإدارة المالية المتقدمة ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2014 ، ص57.

[2] جميل أحمد توفيق،" **أساسيات الإدارة المالية**" ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984 ، ص79 .

المطلب الثاني : إستعمالات و الجهات المستفيدة من التحليل المالي .

1 . إستعمالات التحليل المالي :[1]

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة اغراض متعددة أهمها كالآتي :

1 . 1 التحليل الائتماني : يتم هذا التحليل من تقل المقرضين لمعرفة الأخطار التي سيواجهونها إذا منحوا قرض لأي الأطراف، من خلال تحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضامن أجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه .

1 . 2 التحليل الاستثماري : يهتم هذا النوع من التحليل بعملية تقييم الاسهم والسندات وتقييم المؤسسات بصورة عامة. ويعد من الأنواع المهمة باعتبار أن الاستثمار هو مدار اهتمام نسبة كبيرة من الإفراد والمؤسسات.

1 . 3 تحليل الاندماج والتملك : تستلزم عملية تملك شركة أو الاندماج بين الشركات، القيام بعملية تحليل مالي للمنشاة المراد شراؤها، من اجل الوقوف على وضع المنشاة وتحديد موقعها في السوق فضلا عن أمور كثيرة كالتنبؤ بمستقبل أداء هذه المنشاة وغيره.

1 .4 تحليل الأداء : يعد هذا النوع من التحليل من الأنواع المهمة، ولعل غالبية الأطراف (الإدارة، المستثمرون، المقرضون وغيرهم) تقوم بهذا النوع من التحليل، باعتبار انه يقوم بتقييم المؤسسات من جهات عدة ، كتقييم الربحية وكفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها أو توازنها المالي أو ما يتعلق بالسيولة والنمو وما إلى ذلك.

1 . 5 التخطيط : يعد التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط، إذ يستعان به في وضع تصور لأداء المنشاة المتوقع عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المنشاة.

2 . الجهات المستفيدة من التحليل المالي :

من أهم هذه الفئات مايلي :

2 . 1 الدائنون : وتنقسم إلى قسمين هما:

- ✓ **الدائنون قصيري الأجل و الموردون :** يهتمون بتحليل ودراسة عناصر الأصول والخصوم المتداولة، أي المركز النقدي الجاري ورأس المال العامل للشركة.
- ✓ **الدائنون طويلوا الأجل :** اهتماماتهم تتركز حول قدرة الشركة على سداد الالتزامات القائمة عليها، والفوائد المترتبة عن هذه الالتزامات ووقت استحقاقها.

2 .2 المستثمرون : يمكن تقسيم المستثمرين في الشركات كذلك إلى[2] :

- ✓ **مستثمرين قصيري الأجل :** وهم من يقتنون الأسهم بغرض الاتجار بها وإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد من وراء ذلك، وبالتالي تكون اهتماماتهم موجهة نحو أسعار الأسهم وتقلباتها خلال الفترة القصيرة.
- ✓ **مستثمرين طويلوا الأجل :** وهم من يقتنون الأسهم بغرض السيطرة والاحتفاظ بتلك الاستثمارات لفترات طويلة تفوق السنة المالية ، وتكون اهتماماتهم موجهة نحو معدل العائد من السهم وعلى قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق الأرباح.

---

[1] جليل كاظم ، مرجع سبق ذكره ، ص 55 56

[2] محمد مبروك أبوزيد ، التحليل المالي ، ط 2 ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية. ، 2009 ص31

2 . 3 أصحاب المشروع : هم الملاك أيا كان نوعهم ، وتكمن اهتماماتهم في تقييم أداء الأطراف الذين يقومون بتفويض إدارة ممتلكاتهم . ومن المؤشرات التي يتم استخدامها دراسة الهيكل المالي العام والعائد على الاستثمار والتوزيعات وكذلك دراسة السيولة ومخاطر الفشل المالي.

2 .4 الإدارة :إن اهتمامات الإدارة تكمن في الوضع المالي للشركة والربحية و النمو ، لذا تستخدم الإدارة الجيدة مجموعة من الط رق والأدوات والتقنيات التي تساعدها في إدارة الشركة ، ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد هذه الأدوات المهمة ، والهدف الأول للإدارة هو فاعلية نظم رقابتها المستخدمة والوقوف على كيفية توزيع موارد الشركة مع مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الاخرى المماثلة.

2 . 5 الجهات الأخرى : ومن هذه الجهات:

- ✓ **اتحاد العمال :** لتقييم الوضع المالي والربحية للشركات الواقعة في نطاقها و للوقوف على قدرة هذه الشركات إيجاد مواقع شغل جديدة.
- ✓ **أجهزة التخطيط والرقابة :** في ظل نظام الاقتصاد الحر يتم وضع السياسات . وتحدد الأسعار عن طريق ديناميكية السوق الحر . ونظام الطلب والعرض . أما الاقتصاد المركزي يستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تساعدها في دراسة وتحليل الخطط السابقة ونتائجها . وكذلك في وضع الخطط المستقبلية وكوسيلة من وسائل الرقابة على الشركات.
- ✓ **الغرف التجارية :** تستخدم في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من الشركات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية .ومعدلات أدائها وربحيتها.
- ✓ **مصلحة الضرائب :** تستخدم أدوات التحليل المالي لمراجعة عائد الضرائب . والتحقق من صحة وموضعية البيانات المقدمة عن طريق إجراء المقارنات مع شركات القطاع , ودراسة العلاقات بين بنودالإيرادات والمصروفات لنفس المشروع.
- ✓ **الإحصاء والمعلومات :** تستخدم أدوات التحليل المالي التي تقوم بتجميع وتحليل المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية لتقوم بتصنيفها ونشرها بشكل دوري.

المطلب الثالث : أدوات وطرق التحليل المالي.

1 . أدوات التحليل المالي : [1]

على المحلل المالي استعمال أداة محددة تمكنه من الوصول أهداف المرجوة وتتمثل هذه الأدوات في :

1 . 1 تحليل الهيكل المالي : الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المال والمردودية والملاءة المالية ... ، بالاعتماد على منظور الذمة المالية(مبدأ السيولة و الاستحقاق) أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

1 . 2 تقييم النشاط والنتائج : يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج ، والحكم على مدى قدرة النشاط على

[1] سايحي المهدي ،دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسلنس أكاديمي، كلية العلوم إقتصادية،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، 2016 ، ص 11 .

تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير ، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة وأسباب تحققها ، مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

1 . 3 تقييم المر دودية : هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها ، وهي المؤشرات الأكثر موضوعية غي تقييم الأداء ، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها .

1 . 4 تحليل التدفقات المالية : يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي ،حيث يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسئولة ، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية و تقيم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

2 . طرق التحليل المالي :

وتكمن في توضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي كما يلي :[1]

2 . 1 التحليل المالي التطوري : يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية . ويتطلب هذا التحليل نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال. ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية:

- ✓ **تطور النشاط :** من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط.
- ✓ **تطور أصول المؤسسة :** الأطول هي مجموع الإمكانات المادية والمعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة نشاطها ، وتطورها ليبين مستوى النمو الداخلي و الخارجي للمؤسسة ويعد مؤشرا عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو، البقاء أو الانسحاب من السوق.
- ✓ **تطور هيكل دورة الاستغلال :** يتكون هذا الهيكل من العملاء ، الموردين المخزونات ، وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط(الإرتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.
- ✓ **تطور الهيكل المالي :** يتشكل هيكل للمؤسسة من مصادر تمويل المؤسسة وع كن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية... الخ.
- ✓ **تطور المردودية :** تعد المردودية ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وأحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي ، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل المالي التطوري ، وذلك عن طريق نسبة المردودية والية أثر الرافعة المالية.

2 . 2 التحليل المالي المقارن : هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي الخاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل الدراسة.

[1] الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، ص49 – 59 .

2 . 3 التحليل المالي المعياري : هو امتداد للتحليل المقارن إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة .

المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية.

المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي .[1]

إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية و هي :

- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- ✓ التعاونيات؛
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية اذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة؛ و كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لدلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الثاني : القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد.[2]

النظام المحاسبي المالي الجديد وامتثالا للمعايير الدولية IAS 1 و IAS 7 يعتمد الجداول المالية الخمسة التالية:

1 . الميزانية:

تضم الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ,وتنبغي أن تشمل على العناصر التالية:

1 . 1 الأصول : التي تميز فيها بين الأصول غير جارية والأصول الجارية ,والمعيار الذي يتم بموجبه هذا التمييز هو المدة ، إذا ما كان لأقل من سنة فهو أصل جاري وما عدى ذلك فيعتبر غير جاري.

1 . 2 الخصوم :يتم كذلك التمييز بين الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية ,وعليه فان الاموال الخاصة والديون أكثر من سنة تعتبر خصوما غير جارية بينما لأقل من سنة فهي خصوم جارية.

[1] **مداخلة في المحور الثاني بعنوان: النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر" تحديات وأهداف "** ،الأستاذين آيت محمد مراد جامعة الجزائر و أبحري سفيان جامعة بومرداس .

[2] تطراوي محمد ،دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016 ، ص 14_ 16 .

الجدول رقم01: الميزانية .

الميزانية بتاريخ	
الأصول	**الخصوم**
أصول غيرالجارية – تثبيتات معنوية (حـ/20برمجيات المعلوماتية وما شابهها . – تثبيتات مادية حـ/ 21 (أراضي، بناءات، م وأدوات...) – تثبيتات مالية حـ/26 و حـ/27 **أصول جارية** – مخزونات حـ/30الى غاية حـ/37(بضاعة ، مواد أولية ...منتجات تامة الصنع.) – حقوق الزبائنحـ/41 – سندات التوظيف حـ/50 المتاحات حـ/512 بنك ,حـ/ 53 الصندوق	**الأموال الخاصة** – رأس المالحـ/101 – احتياطاتحـ/106 – نتيجة الدورة حـ/12(ربح أو خسارة) **خصوم غير جارية** إقتراضات. حـ/16،حـ/17 **خصوم جارية** – موردون حـ/401حـ/,404 (موردو المخزون، موردو التثبيتات) – ديون قصيرة الأجل أخرى – الخزينة السالبة
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

الممتلكات أو الموارد

الالتزمات أو ممتلكات الغير

المصدر : compta - 213

2 . جدول حسابات النتائج (الدخل) :

يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء, وهو وثيقة تلخيصية لنتائج وأعباء الدورة, لا يأخذ في الاعتبار التاريخ التحصيل أو التسديد استنادا إلى مبدأ محاسبة الالتزام, ويسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة, بالإضافة إلى إظهاره لعدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة, الفائض الاجمالي للاستغلال, النتيجة العملياتية, النتيجة المالية, النتيجة العادية قبل الضريبة, النتيجة الصافية للنشاطات العادية, النتيجة العمليات الاستثنائية, النتيجة الصافية للدورة)وكل هذه المستويات كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالأرصدة الوسيطة للتسيير.

الجدول رقم 02 : نموذج لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

البيان	الملاحظة	N	N+1
رقم الأعمال تغيير المخزون من المنتجات غير المصنعة و المنتجات قيد الصنع النتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى			
2- إستهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم ومدفوعات الماثلة			
4- إجمالي فائض الإستغلال			
المنتوجات العماليات الاخرى			
الاعباء العماليات الاخري			
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5 – النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 – النتيجةالمالية			
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب والرسوم الواجب دفعها عن النتيجة العادية الضرائب المؤجلة عن النتيجة العادية مجموع منتجات الانشطة العادية مجموع الأعباء الانشطةو العادية			
8 - النتيجة الصافية للانشطة العادية			
العناصر الغير العادية _ منتوجات			

عناصر غير عادية _ اعباء			
9 - النتيجة الغير العادية			
10 - النتيجة صافية لسنة المالية			

المصدر: تطراوي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 16 .

3 . جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يقدم الوضعية التحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية ,وبواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص والأعباء والنواتج المسجلة مباشرة في رأس المال والتغيرات في الطرق المحاسبية ومختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها اثر على رأس المال.

هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحقة في اطار المخطط المحاسبي الوطني ,لكنه اصبح جدولا رئيسيا يمكن بواسطته اعداد الجدول المالي الذي يعتبر أساسيا في التحليل المالي.

4 . جدول تدفقات النقدية :

يهدف إلى تمكين مستعملي الجداول المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعادلاتها ومعلومات أخرى عن استعمال هذه التدفقات.

فهو يظهر التحصيلات والتسديدات خلال الدورة حسب مصدرها:

- ✓ تدفقات متأتية من النشاطات العملياتية.
- ✓ تدفقات متأتية من نشاطات الاستثمار.
- ✓ تدفقات متأتية من نشاطات التمويل.
- ✓ تدفقات الخزينة المتأتية من فوائد الحصص.

يقدم هذا الجدول حسب الطريقة المباشرة ، و اختياريا حسب طريقة غير مباشرة.

هذا الجدول لم يكن في السابق ، وعليه كان المحلل المالي يقوم بإعداده انطلاقا من الميزانيات وحسابات النتائج المتتالية ومختلف الملاحق, لكن مع النظام المحاسبي المالي الجديد اصبح في غنى عن إعداده.

5 . الملاحق:

يتضمن الملحق جداول ومعلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية وحسابات النتائج (الدخل) وجدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة ، وأهداف الملحق هي:

- ✓ شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات.
- ✓ عرض المعلومات المكملة المطلوبة قانونا.
- ✓ إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بأحسن فهم لوضعية المؤسسة وأداءها.

المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي ,فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة .

خلاصة الفصل :

يمد التحليل المالي الادارة بالمعلومات المالية التي تساعدها على تخطيط وتنظيم مختلف نواحي النشاط والرقابة عليها ، هذه المعلومات المالية تلقى الضوء على ظروف المؤسسة وحالتها المالية ودرجة تطورها بالنسبة إلى للصناعة التي تنتمي اليها ، وموقعها بين المنافسين وغيرها من المعلومات التي تساعد على رفع كفاءة الوحدة الاقتصادية .

ومن خلال معالجتنا لهذا الفصل اتضح لنا أن:

- ✓ التحليل المالي هو وسيلة الإدارة أو القائم بتحليل وضعية المؤسسة للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف.
- ✓ التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستخدم كأساس لاتخاذ قرارات لأجل تعزيز الاتجاهات الايجابية في المؤسسة ومعالجة النقص , وقد يكون هذا التحليل غير مجد إذا ما كانت البيانات المستعملة فيه غير صحيحة؛
- ✓ تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة؛
- ✓ على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرارات المالية .

الفصل الثاني

موشرات تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

تمهيد:

تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحقيق أهدافها المسطرة التي رسمتها عن طريق وضع مجموعة من الوسائل القرارات الملائمة والمناسبة لذلك، وعليه فان المحلل المالي يستعمل العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية، وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها، وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي .

و عليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- ✓ المبحث الأول : عموميات حول النسب المالية .
- ✓ المبحث الثاني : التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب .
- ✓ المبحث الثالث : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.

المبحث الأول : عموميات حول النسب المالية .

المطلب الأول : تعريف النسب المالية .

يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعارف ونسوق منها التعاريف التالية:

- ✓ النسب المالية تعتبر من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.
- ✓ تعرف على أنها علاقة بين قيمتين ذات معنى بالنسبة للهيكل التمويلي أو الاستغلالي للمؤسسة وهذه القيم تؤخذ من الميزانية المالية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معا، وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة بصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، تكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية .[1]
- ✓ النسبة المالية عبارة عن علاقة بين متغيرين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة تسمى بالنسبة المرجعية، على ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف.

المطلب الثاني : أهمية و أسس النسب المالية .

1 . أهمية النسب المالية :

إن النسب المالية تعتبر من أد وات تقدير ومقارنة نتائج المؤسسة، وتسمح للمؤسسة عبر الزمن بمتابعة تطورها وتطور بعض المؤشرات الداخلية والخارجية حيث من الواجب معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف حتى يمكن استغلالها بشكل صحيح أو العمل على تصحيحها .

وتكمن أهمية النسب المالية في النقاط التالية [2] :

- ✓ تقديم مدلولات ذات مغزى ومفيدة.
- ✓ استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة.
- ✓ مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.
- ✓ مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة.
- ✓ تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارة.
- ✓ التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

2 . أسس النسب المالية :[3]

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطوب وتتمثل هذه الأسس :

---

[1] مؤيد راضي حنفر، (تحليل القوائم المالية) مدخل نظري تطبيقي ، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة،بدون بلد النشر، 2006 ،ص27 .

[2] عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات .دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص81 .

[3] سايحي المهدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 – 23 .

2 . 1 تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح:

لابد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله، واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

2 . 2 تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل:

يجب على المحلل المالي ان يستند الى الهدف المراد تحقيقه من اجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها وقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل .

2 . 3 تحديد الحد الأقص ى والأدنى المقبول لكل نسبة:

تعد النتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر ونشاطات المؤسسة، لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال لذالك لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة.

2 . 4 وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة:

يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعية.

2 . 5 اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل:

تتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى لذالك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.

2 . 6 تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقية:

عندما تكون هناك الحاجة الى تركيب النسب لها وضائف خاصة بهدف التحليل فإن هناك أسسا تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها تتمثل في:

- ✓ يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقة وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.
- ✓ يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.
- ✓ بجب ان تركب النسب بطريقة تعمل على تحقيق اهداف محددة مثل الدخل الى حقوق المساهمين بهدف اظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على اموال مساهميها.

المطلب الثالث : عيوب النسب المالية في التحليل المالي .

تعتمد النسب المالية علي القوائم المالية وهي قائمة المركز المالي وقائمة لدخل، فإذا لم تكن القوائم المالية صحيحة ومعدة وفقًا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فلا تكون هنالك فائدة للنسب المالية، فيما يلي أهم الانتقادات الموجهة للنسب المالية، نجد عيوب النسب المالية في صعوبة تفسير التغير الذي يطرأ عليها لأن النسب تحسب عن طريق قسمة رقمين، ويصعب في هذه الحالة الاستدلال عن الناتج عن السبب في ارتفاع أو انخفاض النسبة،ويمكن أن ينشأ التعبير في المقام أو البسط أو كلاهما.

إن التحليل بالنسب المالية والمؤشرات يمثل عملية متكاملة لأجزاء متداخلة مع بعضها البعض كما يلي :[1]

- ✓ يرتبط نشاط الإنتاج بالعرض بينما يرتبط نشاط البيع بالطلب وهذه القوتان تؤثران في السوق.
- ✓ تقاس درجة الكفاءة في نشاط الإنتاج بدرجة النمو في إيرادات المبيعات وعلاقتها بالتكاليف.
- ✓ التحكم في عناصر التكاليف والرقابة عليها يساعد في تغطية صافي إيرادات المبيعات للتكاليف المختلفة.
- ✓ ارتفاع صافي إيرادات المبيعات بنسبة أكبر من الأموال المستثمرة في الأصول متى يتحقق الإستغلال الأفضل للطاقة الإنتاجية.

المبحث الثاني : التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب .

المطلب الاول : نسب السيولة والنشاط

1 . نسب السيولة :

هذه النسب تسمح بمقارنة عناصر الأصول المتداولة و عناصر الديون قصيرة الأجل أي التقارب بين السيولة و استحقاقها كما توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وتتمثل هذه النسب فيمل يلي :

الجدول رقم 03 : نسب السيولة .

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة سيولة الاصول	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، كلما كانت هذه النسبة أكبر من (0.5) فهذا يعني أن الأصول المتداولةأكبر من الأصول الثابتة، و هذه الحالة جيدة للمؤسسة لأن حركة الأصول المتداولة سريعة و تحقق أرباحا و هذا ما يميز المؤسسات التجارية، أما إذا كانت في حدود (0.5) فتدل على ارتفاع الاستثمارات خاصة عند حداثة أصول المؤسسة .
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل ، إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد هذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على التسديد، أما إذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني حالة التوازن ، أما إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن رأس المال العامل سالب.

[1] رمضان زكي ،أساسيات في الإدارة المالية، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،الطبعة الرابعة 1996 , ص128 .

نسبة السيولة المختصرة	القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل	تعرف هذه النسبة بنسبة الخزينة ، تبين هذه النسبة مدىتغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة و القيم القابلة للتحقيق ، الحالة المثلى محصورة ما بين (0.3)و(0.5) .
نسبة السيولة الآنية (الفورية أو الحالية)	القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل	تسمح لنا بالمقارنة ما بين الأموال التي تحت تصرف المؤسسة و الديون القصيرة الأجل، فهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالزماتها الفورية أو السريعة ، الحالة المثلى مابين (0.2) و(0.3) .

المصدر: حداد عبد الله ، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسةالإقتصادية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعةالبويرة ، 2017 ، ص40.

2 . نسب النشاط :

تقيس نسبة النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوافرة لديه ، أو بمعنى أخر مدى كفاءة المشروع في استخدام أصوله المختلفة ، حيث توضح العلاقة بين المبيعات وبين الاستثمار في الأصول المختلفة الثابتة ولمتداولة ، وتفترض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وهذه الأصول وتتضمن هذه المجموعة ما يلي من نسب ومعدلات وباستخدام البيانات السابقة يلاحظ ما يلي:

2 . 1 معدل دوران مجموع الأصول :

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلى أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة ، وتحسب بالعلاقة التالية :

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال /مجموع الأصول

2 . 2 معدل دوران الاصول الثابتة :

من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الاداء التشغيلي أو ما يسمى بمعدل دوران الاصول الثابتة وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وكفاءة فعالية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات. وتحسب بالعلاقة التالية :

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول التابثة

2 . 3 معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأص ول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

المطلب الثاني : نسب المردودية :[1]

1 . المردودية المالية : تعرف أيضا بأنها مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، و تدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية1

و يمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة .

2 . المردودية الإقتصادية: والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في السوق، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو اهتلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية و التجارية للمؤسسة .

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول

3 . الرافعة المالية : يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة ، ومنه يمكن أن تكون الاستدانة ذات أثر ايجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي.

وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة الرافعة المالية : المردودية المالية – المردودية الاقتصادية

[1] إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ، ص281_290 .

المطلب الثالث : نسب الهيكلة .

هي عبارة عن مجموع النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك لتقدير توازنها، أي هي تقدم صورة واضحة حول الهيكلة المالية في زمن معين، فهي تبين العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و عناصر الخصوم، و حسب عناصر الميزانية يمكننا استنتاج ثلاثة أنواع من نسب الهيكلة تتمثل في :[1]

1 . **نسب هيكلة الأصول:**إن النسب المستخدمة توضح بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لمجموع الاصول ونستخلص ما يلي :

- نسبة الأصول الثابتة = (إجمالي الأصول الثابتة / مجموع الأصول) X 100 .

- نسبة الأصول المتداولة = (إجمالي الأصول المتداولة / مجموع الأصول) X 100 .

- نسبة القيم القابلة للتحقيق = (إجمالي القيم القابلة للتحقيق / مجموع الأصول) X 100 .

- نسبة القيم الجاهزة = (إجمالي القيم الجاهزة / مجموع الأصول) X 100 .

إن هذه النسب تسمح لنا بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة كما تمنح المؤسسة في عملية تغيير هيكلتها حتى تصبح تتماشي و الهيكلة المثلى .

2 . **نسب هيكلة الخصوم :** تمثل هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة أو تبين وزن كل طرف من الاطراف المكونة للخصوم ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- نسبة الأموال الخاصة = (اجمالي الأموال الخاصة / مجموع الخصوم) X 100 .

- نسبة الديون الطويلة الأجل = (إجمالي الديون الطويلة الأجل/ مجموع الخصوم) × 100.

- نسبة الديون القصيرة الأجل = (إجمالي الديون القصيرة الأجل /مجموع الخصوم) ×100.

[1] Piere Conso, **La Gestion Financiére L'entreprise**, op .cit ,Paris , France, P. 182.

3 . النسب العامة: تكمن أهمية هذه النسب في إظهار أهمية وتطور رأس المال العامل وتوضح

التمويل، أي التي تستخدمها المؤسسة، و سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 4 : النسب العامة .

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	هذه النسبة تقيس مدى تمويل الاستعمالات بالموارد المستقرة قيمة هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من الواحد لكي تحقق المؤسسة هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل الصافي .
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	هذه النسبة تبرز مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، عادة ما تكون هذه النسبة أقل من الواحد.
نسبة الاستقلالية المالية (المديونية)	الأموال الخاصة / مجموع الديون	هذه النسبة محصورة بين (1 و 2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، مما يجعل لها القدرة الكافية للتسديد أو الاقتراض ، أما إذا كانت عند الواحد (1) أو أقل منه فهذا يعني تساوي الطرفين و يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية (إلا في حالات إعطائها لضمانات أخرى).
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون / مجموع الأصول	هذه النسبة تسمح بمقارنة ديون المؤسسة مع أصولها، كلما كانت هذه أقل من الواحد كلما كان هذا في صالح المؤسسة، أي يشكل ضمان كبير للمقرضين، الحالة المثلى هي (0.5) .

المصدر: حداد عبد الله ، مصدر سبق ذكرة ، ص 39 .

المبحث الثالث : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول : رأس المال العامل **(FR) :**

1. تعريف رأس المال العامل :

عرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة (إستخدامات الإستغلال) ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الإستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة[1].

- ✓ رأس المال العامل هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، و بالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة.[2]

ويتم حسابه وفق علاقتين :

1 . 1 من أعلى الميزانية : وفق هذه الطريقة فإن راس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة ، ويحسب وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

1 . 2 من أسفل الميزانية : وفق هذه الطريقة فإن راس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل ، ويحسب وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل =الأصول المتداولة –الديون القصيرة الأجل

ويأخذ الحالات التالية :

- ✓ **من منظور أعلى الميزانية:**

* FR موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

* FR سالب أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

[1] إلياس بن ساسي ،مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

[2] Kamel hamdi, **le diagnostic financier**, es – Salam édition, Alger, 2001, p78

* FR معدوم أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

✓ **من منظور أسفل الميزانية:**

* FR موجب أي الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل ، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان.
* FR سالب أي الأصول المتداولة أقل القروض القصيرة الأجل ، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.
* FR معدومة أي الأصول المتداولة تساوي القروض القصيرة الأجل وهي نادرة الحدوث.

2 . انواع رأس المال العامل : [1]

2 .1 رأس المال العامل الخاص :وهو المقدار الاضافي من الأموال الخاصة من تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الاجمالي الخاص =أموال خاصة - أصول ثابتة

2 . 2 رأس المال العامل الاجمالي : وهو مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة .

أو

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – الأصول الثابتة

إن وجود رأس المال العامل الخاص يعني أن كل من الاصول الثابتة ممولة بأموال خاصة .

2 . 3 رأس المال العامل الأجنبي : وهو مجموع الديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل أي :

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة
رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

[1] تطراوي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

3 . العوامل المؤثرة في رأس المال العامل :

هناك عدة عوامل تؤثر في رأس المال العامل نلخصها فيما يلي:

- ✓ **طبيعة نشاط المؤسسة :** فرأس المال العامل مرتبط بنوعية وحجم تصريف المنتجات، وبالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة.
- ✓ **حجم نشاط المؤسسة :** كلما كان نشاط المؤسسة واسعا كلما احتاجت إلى رأس مال عامل كبير والعكس صحيح.
- ✓ **دورة الاستغلال :** حيث نجد أن حجم رأس المال يتغير ويختلف باختلاف دورة الاستغلال ، فكلما تطلب وجود حجم كبير من الأموال الدائمة لتغطيتها والعكس صحيح.
- ✓ **التغيرات الموسمية :** بعض المؤسسات تتميز بنشاط موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية كأن يرتفع سعرالموارد الأولية في فترة معينة، لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل .

1 . تعريف إحتياجات رأس المال العامل (BFR) :

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على انها رأس المال العامل الأمثل .أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأ صول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري ,وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأ صول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل .[1]

احتياجات رأس المال العامل هو جزء من الاستخدامات المدرجة ضمن دورة الاستغلال أو التي تخص الذمة المالية غير مرتبطة بالاستغلال وغير مخصصة للبقاء طويلا في المؤسسة وغير المغطاة بالموارد من نفس طبيعة الاستخدامات.

وتحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقات التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية) .

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية) .

احتياجات رأس المال العامل =رأس المال العامل - الخزينة .

[1] زغيب مليكة، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر،ص55 .

2 . تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

- ✓ BFR الموجبة :هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد عن مدتها عن السنة وذلك للتغطية احتياجات الدورة فهذا يدل على أن احتياجات التم ويل لم تغطى كلية بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها.
- ✓ BFR سالبة :هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة ,هذا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة ,وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها.
- ✓ BFR المعدومة :هذه الحالة تكون عندما تغطي الموارد الدورة احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة.

3 . العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل:

هناك عدة عوامل مؤثرة في احتياجات رأس المال العامل ونلخصها فيما يلي:

3 . 1 طبيعة النشاط: إذ يمكن أن يختلف الاحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال أي حسب طبيعة النشاط.

3 . 2 دورة الإنتاج: المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة معتبرة يكون احتياج رأس المال العامل مرتفعا نظرا لارتفاع قيمة المخزونات نتيجة طول مدة الدورة.

3 . 3 الإستثمارات: فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج قصيرة وقيمة مضافة ضعيفة يكون احتياج رأس المال العامل ضعيفا وفي بعض الأحيان سلبي.

3 . 4 مستوى النشاط: فالمؤسسات التي تحقق رقم أعمال مرتفع يكون احتياج رأس المال العامل أكبر نسبيا.

المطلب الثالث: الخزينة

1 . مفهوم الخزينة: TN

يمكن تعريفها على أنها أموال المؤسسة التي تشكل الوسائل النقدية التي تستطيع أن تستخدمها فورا، وتتمثل في الحسابات البنكية ، الصندوق، الحسابات الجارية، أي أنها عبارة عن مجموع التي بحوزتها المؤسسة لمدة دورة الإستغلال وهي تشمل صافي قيم الإستغلال .[1]

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة .[2]

[1] إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي،مرجع سبق ذكره،ص 226 .

[2] زغيب مليكة، **مرجع سبق ذكره** ،ص53 .

وتحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

أو

الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية .

2 . حالات الخزينة : [1]

2 . 1 الخزينة موجبة : TN>0

أي أن رأس المال العامل اكبر من احتياجات رأس المال العامل ففي حالة هذه المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

2 . 2 الخزينة سالبة : TN<0

أي أن رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي انها غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

2 . 3 الخزينة معدومة : TN = 0

أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.

[1] مراد حمزة ,رابحي احمد، **دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة . أعمال،كلية علوم التسيير، الجزائر،2010 ، ص 57 .

خلاصة الفصل:

لقد تم في هذا الفصل التطرق إلى بعض أفضل وأهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند إليها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والتي تعتبر الأكثر شيوعا واستخداما في التحليل المالي ، من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية التشخيص المالي الذي يقوم بعملية المحلل المالي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها ، كما تساعد عملية التشخيص المالي في التعرف على مركزها المالي ، ومن ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات وحلول تساعد المؤسسة على التحسسين من الوضعيتها المالية والعمل على رفع مكانتها وتحقيق لاهدافها المسطرة .

كما يمكن أن يستعين المسير المالي بالنسب المالية ومؤشرات التوازن المالي لزيادة الوضوح أكثر باعتبارها وسيلة بسيطة وتعطي تفسير حول الوضعية المالية للمؤسسة، وهناك عدد كبير من النسب المالية التي يمكن استعمالها، إلا أنها ليست كلها ذات معنى حيث يتفق معظم الباحثين أن النسب المالية الممكن استعمالها أساسا هي نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية، نسب الهيكلة ، أما بالنسبة لمؤشرات التوازن المالي يمكن الاعتماد على الرأس المال العامل ، احتياجات الرأس المال العامل ، الخزينة .

الفصل الثالث : دراسة الوضعية المالية لمؤسسة الخزف "سيراميس " بسوافلية .

تمهيد :

بعد أن تعرضنا في الجانب النظري على نظرة عامة على التحليل المالي وكذا الميزانية المالية وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية سنحاول في هذا الفصل إسقاط كل هذا في دراسة تطبيقية لمؤسسة صناعة الخزف "سيراميس " بسوافلية ، وهذا من خلال دراسة الوضعية المالية لها.

وباعتبار التحليل المالي ذو أهمية على مستوى المؤسسة لما له من انعكاسات على الوضعية المالية لها، وتحقيق المردودية فيها، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للمؤسسة، تحليل الوضع المالي لها من خلال الميزانية المالية، تحليل التدفقات المالية لها، ولهذا سنقوم فيها بالدراسة الميدانية من خلال تطرقنا لثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول :**تقديم مؤسسة صناعة الخزف "سيراميس " بسوافلية .
- ✓ **المبحث الثاني:** عرض القوائم المالية لمؤسسة صناعة الخزف "سيراميس "
- ✓ **المبحث الثالث :** تحليل الوضعية المالية لمؤسسة صناعة الخزف " سيراميس ".

المبحث الأول :تقديم مؤسسة صناعة الخزف "سيراميس " بسوافلية .

المطلب الأول :تعريف مؤسسة صناعة الخزف " سيراميس "

هي مؤسسة مختصة في إنتاج وتسويق مواد سيراميس وخاصة البلاط الحائطي،مقرهابلدية السوافلية دائرة بوقيرات ولاية مستغانم ، وتعتبر شركة ذات أسهم مختلطة بين القطاع العمومي والقطاع لخاص بنسبة % 55من راسها المالي تمثله الدولة و % 45 قطاع الخاص برأس مال قدره 400.000.00 دج
حيث تعدأول مؤسسة شر اكة بين قطاعين على مستوى الوطني في هذا المجال ، أنشئت سنة 2002 وبدأ الإنتاج بها سنة2007 وتتسع على مساحة02هكتار، طاقتها الإنتاجية سنويا أكثر من مليون متر مربع من البلاط ،يعمل بالشركة حوالي 150عاملا مقسمين إلى قسمين هما:

* عمال الإنتاج
* عمال الإعانة

ومن بين منتجاتها من البلاط نوع:

20سم×30سم

20سم× 40سم

25سم × 30سم

25سم × 40سم

08سم × 30سم

08سم × 40سم

المطلب الثاني :أهداف مؤسسةصناعة الخزف "سيراميس .

تسعى المؤسسة الخزف إلى تحقيق مجموعةمن الأهداف منها:

1 . لأهداف الاقتصادية:

- ✓ تحقيق التكامل الاقتصادي.
- ✓ دعم الاقتصاد الوطني و التقليل من التبعية الخارجية.
- ✓ تزويد السوق الوطنية بما تحتاجه من إنتاج البلاط.
- ✓ عقلنة الإنتاج و هذا عن طريق الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، و رفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد و الدقيق للإنتاج و التوزيع .
- ✓ تحسين مستوي وجودة المنتوج، ورفع سمعة مؤسسة سيراميك وفرض مكانتها في السوق.

2 . الأهداف الاجتماعية:

- ✓ توفير مناصب الشغل و المساهمة في القضاء على البطالة.
- ✓ تحسين الوضع الاجتماعي للعمال: إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدانالتكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة لتلبية الرغبات التي تزداد باستمرار بظهور منتجاتجديدة، وكذا تغيير أوضاعهم

وتحسينها، هذا يؤدي إلى تحسين وعقلنة الاستهلاك و الذي لايكون إلا عن طريق توفير الإمكانيات المالية ا ولمادية أكثر فأكثر للعامل.

3 . الأهداف التجارية:

- ✓ تحقيق الربح: إن استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أو حد أقصى من الربح، يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، وبالتالي توسيع نشاطها.
- ✓ العمل على إنتاج نوعية جيدة لمنافسة الإنتاج الأجنبي.
- ✓ كسب مكانة رائدة في السوق المحلية و محاولة التصدير إلى الخارج للحصول على العملة الصعبة.

المطلب الثالث :وظائف والهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعة الخزف " سيراميس " ..

1 . مراحل إنتاج المؤسسة :

يمر الإنتاج بعدة مراحل وهي :

1 . 1 الخلط: تخلط المواد الأولية بعد تنقيتها في قدور باستعمال الماء وهناك خلط للعجينة باستعمال مواد طينية ورمل مماء من جهة ، وهناك خلط آخر للمواد المستعملة في التلوين .

1 . 2 التجفيف: تقذف العجينة المتحصل عليها من سخان به شعلة من النار ثم يتم تجفيف العجينة ليحصل على غبار.

1 . 3 القولبة : يفرغ الغبار الناتج عما سبق في القالب من بالنوع المراد صنعه ، ثم تقوم ألة بالضغط لينتج منه بلاط متماسك .

1 . 4 التجفيف : يدخل القالب الناتج عن المرحلة السابقة في جهاز به هواء ساخن حيث يتم تجفيف نسبي للماء المتبقي فيه .

1 . 5 التلوين : في هذه المرحلة يتم تلوين المنتوج المتحصل عليه من المرحلة السابقة .

1 .6 التسخين: هنا تتم عملية الطهي فالفرن تصل درجة حرارته إلى 1200 درجة مئوية .

1 . 7 الاختيار والتعليب:يقوم العمال باختيار القطع المنتجة السليمة وعديمة العيوب ويضعونها في علب، ثم يتم تسويق المنتوج .

2 . الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف :

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من المديرية العامة(الإدارة العامة)التي تشرف على عدة مصالح تقوم كل واحدة منها بدورها الفعال في تحقيق أهداف المؤسسة، وسوف نتطرق فيما يلي إلى دور كل من هذه المصالح.

❖ **الإدارة العامة** :يشرف عليها مدير المؤسسة و من مهامها :

- وضع سياسة توفير اليد العاملة المؤهلة وال لازمة التي تحتاج إليها المؤسسة لسير العمل وتنميته وذالك حسب مخططات وبرامج .

- تسهر على تطبيق قانون العمل والتوظيف ، وخلق جو سليم في المؤسسة ب: (المراقبة، متابعة العمل، الأجور والتكوين .

- إنشاء إستراتيجية تنمية وتطوير المؤسسة - . المسؤولية المباشرة على قيادة الهياكل الإنتاجية المختلفة للشركة .

- مراقبة وظيفة كل مجموعة الأقسام المكونة لمؤسسة "سيراميس."

كما تقوم بالإشراف على كل المصالح الفرعية وتتمثل هذه المصالح في:

1 . **الدائرة التقنية** : هي الدائرة الخاصة بالتقنيات العامة و التي تضم كل من :

1 . 1 **مصلحة الصيانة والمراقبة التقنية:**من مهامها :

- صيانة جميع اللوازم والمعدات .
- صيانة التركيبات والمنشات ومراكو المنافع لكل الورشات .
- إدارة الملفات التقنية للالات والماكنات الكبرى في كل الايام .
- تنفيذ الاشغال العامة في المؤسسة .

1 . 2 مصلحة المراقبة والمخبر : هي مصلحة التي تهتم بالمراقبة الجودة ،وتقوم بدراسة ومراقبة كل منتوج لكل مرحلة واخذ جميع المعطيات التقنية وتسجيلها للحفاظ على جودة المنتوج النهائي .

1 . 3 مصلحة الإنتاج : هي مصلحة تحتوي على معظم العمال داخل المؤسسة و هي محطة الاهتمام داخل المؤسسة بحيث أنها هي المسؤولة عن إنتاج المؤسسة. ومهامها تتمثل في :

- برمجة الا نتاج .
- تحديد كميات الانتاج خلال فترة معينة .
- المتابعة و المراقبة لكل عمليات الانتاج .
- التسيير العملياتي لكل عامل .
- التسيير الفعلي التقديري للمنتوج .

2 . مصلحة المحاسبة والمالية :تقوم هذه مصلحة بتسيير الموارد المالية ومحاسبة للمؤسسة، تسيير العمليات المالية للاستغلال، وتنقسم إلى قسمين:

2 . 1 مصلحة المالية :تقوم هذه المصلحة بصرف السيولة النقدية عن طريق البنك أو الصندوق بالإضافة إلى إدارة ومراقبة الحركات المالية.

2 . 2 مصلحة المحاسبة :يمكن تلخيص مهام هذه المصلحة فيما يلي :

-إعداد وتحضير ميزانية مختلف الأقسام وكذا الميزانية العامة للمؤسسة في الآجال القانونية؛

-تسجيل كل التدفقات المالية و جميع الحركات التي تحدث على مستوى موارد ونفقات المؤسسة باستخدام دفاتر محاسبية؛

-فحص كل العمليات الخاصة بدفع مستحقات المؤسسة من قبل العملاء قبل تسجيلها محاسبيا.

3 . مصلحة النظافة والبيئة :هي المسؤولة على نظافة البيئة والمحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة ، حيث تهتم بما يلي :

- دخول وخروج الاشخاص .
- حمل بطاقات العمل .
- ارتداء بذلات العمل .
- حماية النقاط الحساسة .
- الوقاية من اخظار الحوادث .
- السهر على السير الحسن للمصلحة ومتابعة القرارات .

4 . مصلحة التجارة والتسويق:تقوم هذه مصلحة بضمان التموين وتسيير المخزونات، المبيعات، النقل، وكذلك هي المسؤولة عن تسويق وتوزيع المنتوج.

5. **مصلحة التموين** :هي مصلحة مسؤولة عن تموين المؤسسة بجميع المواد و الأدوات الإنتاجية ، هناك نوعان من المواد المستعملة (مواد داخلية محلية و مواد مستوردة)

6 . مصلحة المستخدمين :وهي مصلحة تهتم وتعالج مصالح العمال الأجرة + إدارة العامة مثل :

- تحضير شهري لحركة العمال .
- تركيز ملفات العمال الذين توقفوا نهائيا عن العمل .
- الاخذ بصفة يومية مخططات العطل .
- تحضير المقرارت الادارية .
- تحضير عقود المستخدمين بصفة دائمة .
- متابعة وتقرير التغيرات الجارية على الحالة الادارية والمهنية للمستخدمين .
- توضيح شروط العمل وملأ استمارة الاجرة .

ويأتي ترتيب الأقسام الإدارية للمؤسسة وفق الشكل التالي :

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة "سيراميس " .

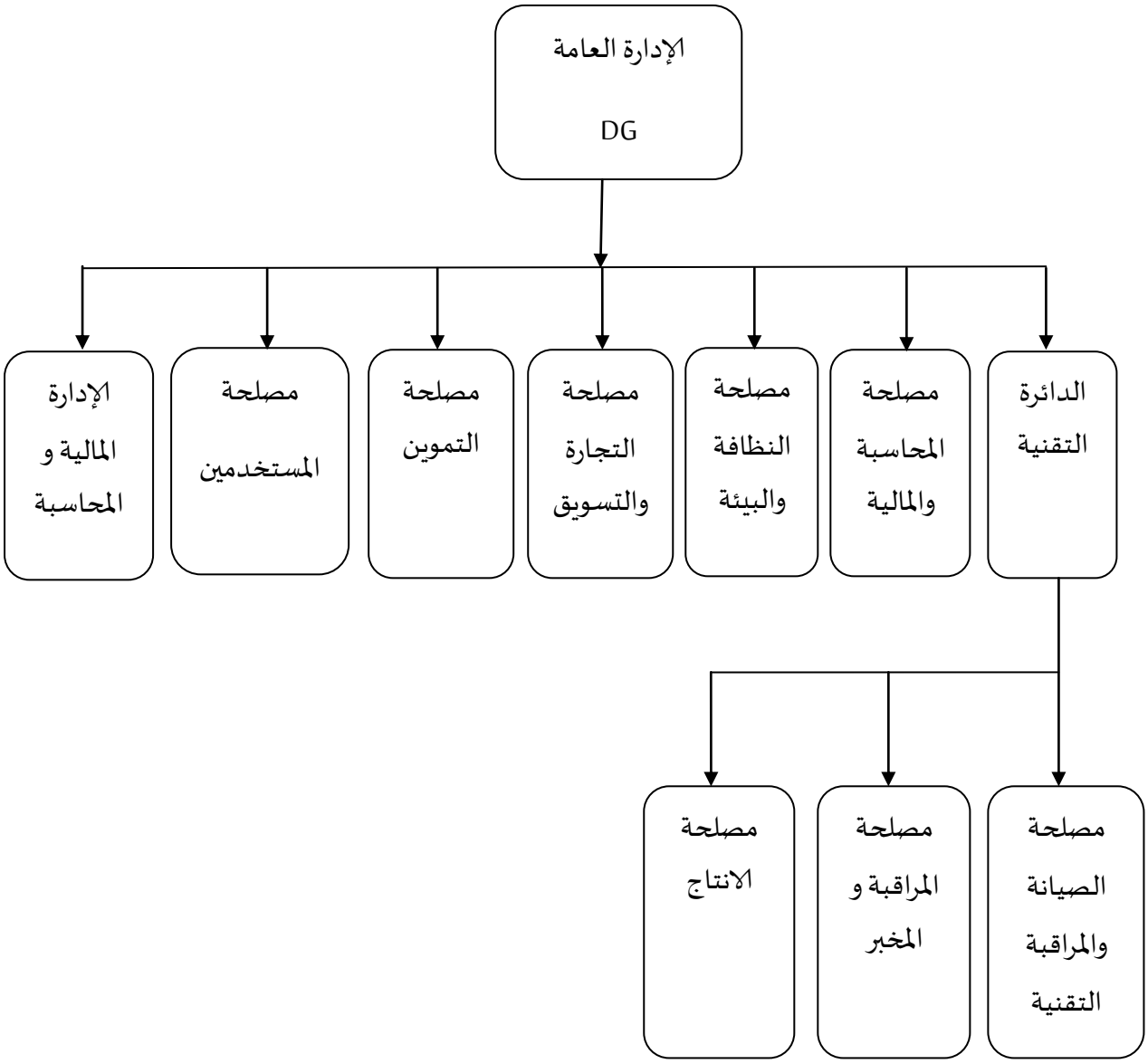

المصدر: من وثائق المؤسسة .

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة صناعة الخزف "سيراميس " .

المطلب الأول :عرض الميزانية لمؤسسة صناعة الخزف "سيراميس "

ليكن لدينا الميزانية التالية لمؤسسة سيراميس لسنتي 2014 و2015 :

الجدول 05 : ميزانية مؤسسة الخزف _جانب الأصول _

الأصول	2015			2014
	إجمالي	إهتلاكات ومؤونات	صافي	صافي
أصول غير جارية				
فارق الاقتناء				
تثبيتات معنوية	44271500.38	17702300.16	26569200.22	29520633.58
تثبيتات عينية				
أراضي	53273136.00		53273136.00	53273136.00
مباني	265441530.57	43169783.48	222271747.09	227476140.69
تثبيتات عينية أخرى	623227891.04	393067200.2	230160690.84	272315100.85
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات جاري إنجازها	43536137.44		43536137.44	43536137.44
تثبيتات مالية	286531.26		286531.26	255769.92
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	39644.00		39644.00	39644.00

ضرائب مؤجلة على الأصل	246887.26		246887.26	216125.92
مجموع الأصول غير الجارية	1030036726.69	453939283.8	576097442.85	626376918.48
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد تنفيذ	149340146.73		149340146.73	150749130.64
حسابات دائنة واستخدمات مماثلة				
الزبائن	2672961.04	440241.42	2232719.62	4909766.16
المدينون و الأخرون	2411783.31		2411783.31	2391182.89
الضرائب وماشابهها	1848785.31		1848785.31	1642959.47
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	21432299.25		21432299.25	21432299.25
الموجودات وماشابهها				
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية				
الخزينة	8888116.31		8888116.31	1475741.03
مجموع الأصول الجارية	186594091.95	440241.42	186153850.53	18260107079
مجموع العام للأصول	121630818.64	454379525	762251293.38	808977997.92

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على وثائق الموسسة ، (أنظر الملحق رقم 1) .

الجدول 06 : ميزانية موسسة الخزف _جانب الخصوم_

الخصوم	2015	2014
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	530000000.00	530000000.00
رأس مال غير مستعان به		
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمج (1)		
فوارق إعادة التقييم		
فارق معادلة (1)		
نتيجة صافية – نتيجة صافية حصة المجمع (1)	-68048496.63	-85777450.06
رؤوس أموال خاصة أخرى- ترحيل من جديد	-539986242.54	-454208792.48
حصة الشركة المدمجة(1)		
حصة ذوي الأقلية(1)		
المجموع 1	**-78034739.17**	**-9986242.54**
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	385437598.28	385437598.28
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	49145.49	49145.49
ديون أخرى جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	1012589.32	878844.38
مجموع الخصوم غير الجارية 2	**386499333.09**	**386365588.15**
الخصوم الجارية		

موردون وحسابات ملحقة	39865120.03	46452623.08
ضرائب	5907240.57	5031736.70
ديون أخرى	131160899.52	119049986.91
خزينة سلبية	276853439.34	262064305.62
مجموع الخصوم الجارية 3	**453786699.46**	**432589652.31**
مجموع العام للخصوم (1+2+3)	**762251293.38**	**808977997.92**

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على وثائق المؤسسة ، (أنظر الملحق رقم 2)

المطلب الثاني : عرض جدول حساب النتائج لمؤسسة صناعة الخزف "سيراميس "

الجدول رقم 07 : جدول حساب النتائج .

البيان	2015	2014
المبيعات والمنتجات الملحقة	160831013.72	151811168.70
تغيير المخزون من المنتجات غير المصنعة و المنتجات قيد الصنع	- 2542236.91	7814559.00
النتاج المثبت		
إعانات الاستغلال		
1- إنتاج السنة المالية	158288776.81	159625727.07
المشتريات المستهلكة	- 86099476.79	- 84450096.74
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	- 6094729.30	- 7524226.78
2- إستهلاك السنة المالية	- 92194206.09	- 91974296.52
3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	66094570.72	67651431.18
أعباء المستخدمين	- 35017730.28	- 53514107.75
الضرائب والرسوم ومدفوعات المائلة	- 4353637.81	- 4428117.89
4- إجمالي فائض الإستغلال	8723202.63	7909205.54
المنتوجات العماليات الاخرى	355803.50	96750.25
الاعباء العماليات الاخري	- 1135977.48	- 8096050.75
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	- 62672113.13	- 64476355.91
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	13413779.71	12425800.94

5 – النتيجة العملياتية	- 41315304.77	- 50313649.93
المنتوجات المالية	20026.44	18201.89
الأعباء المالية	-26783979.64	- 35476373.85
6 – النتيجةالمالية	- 26763953.20	- 35449171.69
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	- 68079257.97	- 85762821.62
الضرائب والرسوم الواجب دفعها عن النتيجة العادية		
الضرائب المؤجلة عن النتيجة العادية	30761.34	14628.44
مجموع منتجات الانشطة العادية	172078386.46	172166480.78
مجموع الأعباء الانشطةو العادية	- 240126883.09	- 257943930.84
8 - النتيجة الصافية للانشطة العادية	- 68048496.63	- 85777450.06
العناصر الغير العادية _ منتوجات		
عناصر غير عادية _ اعباء		
9 - النتيجة الغير العادية		
10 - النتيجة صافية لسنة المالية	- 68048496.63	- 85777450.06

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على وثائق المؤسسة ،(أنظر الملحق رقم 3) .

المطلب الثالث : عرض الميزانية المالية المختصرة

الجدول رقم 08 : الميزانية المختصرة لمؤسسة سيراميس جانب الاصول .

البيان	2015	2014
الأصول الثابتة	576097442.85	626376918.48
مجموع الأصول الثابتة	576097442.85	626376918.48
أصول متداولة		
قيم الإستغلال	149340146.73	150749130.64
قيم قابلة للتحقيق	27925587.49	30376207.77
قيم جاهزة	8888116.31	1475741.03
مجموع الاصول المتداولة	186153850.53	182601079.44
مجموع الأصول	762251293.38	808977997.92

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية .

الجدول رقم09 : الميزانية المختصرة لمؤسسة سيراميس جانب الخصوم .

البيان	2015	2014
الأموال الدائمة		
الأموال الخاصة	– 78034739.17	– 9986242.54
ديون طويلة الأجل	386499333.09	386365588.15
مجموع الأموال الدائمة	308464593.92	376379345.61
ديون قصيرة الأجل	453786699.46	432589652.31
مجموع الخصوم	762251293.38	808977997.92

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية .

المبحث الثالث : تحليل الوضعية المالية لمؤسسة صناعة الخزف " سيراميس ".

المطلب الاول :التحليل بواسطة النسب .

1. نسب السيولة :

الجدول رقم 10 : نسب السيولة .

البيان	2015	2014
نسبة سيولة الاصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول	186153850.53	182601079.44
	762251293.38	808977997.92
	= 0.24	= 0.22
نسبة السيولة العامة =الأصول المتداولة / ديون قصيرة الاجل	186153850.53	182601079.44
	453786699.46	432589652.31
	= 0.41	= 0.42
نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة)/ الديون القصيرة الاجل	(8888116.31+27925587.49)	(1475741.03+30376207.77)
	453786699.46	432589652.31
	= 0.08	= 0.07
نسبة السيولة الآنية (الفورية أو الحالية) = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الاجل	8888116.31	1475741.03
	453786699.46	432589652.31
	= 0.01	= 0.03

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية .

***التعليق على نسب السيولة :**

- ✓ **نسبة سيولة الاصول :**

نلاحظ نسبة السيولة محل الدراسة في المؤسسة اقل من 0.5 فهذا يعني أن الأصول المتداولةأصغر من الأصول الثابتة، و هذه الحالة ليست جيدة للمؤسسة لأن حركة الأصول المتداولة منخفضة وهذا ما ينتج عنه خسائر .

- ✓ **نسبة السيولة العامة :**

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في المؤسسة محل الدراسة اصغر من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية ديونها قصيرة الاجل بالاصول المتداولة وبالتالي فلن مؤسسة لديها عجز في الوفاء بالتزماتها وسدادها ، وهذا يعني أيضا أن رأس المال العامل سالب.

- ✓ **نسبة السيولة المختصرة :**

نلاحظ ان نسبة السيولة المختصرة في المؤسسة محل الدراسة غير محصورة مابين (0.3)و(0.5) يعني ان الموسسة غير قادرة على تغطية ديون قصيرة الاجل عن طريق القيم الجاهزة والقيم القابلة للتحقيق .

- ✓ **نسبة السيولة الآنية :**

نلاحظ ان نسبة السيولة الفورية في المؤسسة محل الدراسة متدنية وهذا يدل على ان الديون قصيرة الاجل اكبر من القيم الجاهزة وبهذا تصبح الموسسة غير قادرة على الوفاء بالتزماتها قصيرة الاجل .

2. نسب النشاط :

الجدول رقم 11 : نسب النشاط .

البيان	2015	2014
معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال /مجموع الأصول	160831013.72	151811168.70
	762251293.38	808977997.92
	= 0.21 مرة	= 0.18 مرة
معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول التابثة	160831013.72	151811168.70
	576097442.85	626376918.48
	= 0.27 مرة	= 0.24 مرة
معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة	160831013.72	151811168.70
	186153850.53	182601079.44
	= 0.86 مرة	= 0.83 مرة

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية .

التعليق على نسب النشاط :

- ✓ **معدل دوران إجمالي الأصول.**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران مجموع الأصول قد ارتفع في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014حيث قدر ب 0.21 و 0.18 مرة على التوالي أي أن كل دينار يتم استثماره في الأصول يحقق 0.21 دينار على شكل مبيعات في سنة 2015 وهذا معدل مرتفع مقارنة بالسنة الماضية ,وهذا دليل على استغلال الجيد لهذه الزيادة لأنها تحقق مبيعات كافية تتناسب مع حجمها .

- ✓ **معدل دوران الأصول الثابتة.**

من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الثابتة ازداد بمقدار طفيف سنة 2015 قدر ب0.27 مرة مقارنة بسنة 2014 0.24 مرة أي أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 0.27 دينار من المبيعات وهذا يدل على كفاءة الإدارة على استغلال أصولها.

✓ **معدل دوران الأصول المتداولة .**

من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول المتداولة ازداد بمقدار طفيف سنة 2015 قدر ب0.86 مرة مقارنة بسنة 2014 0.83 مرة أي أن كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة يولد 0.86 دينار من المبيعات وهذا يدل على كفاءة الإدارة على استغلال أصولها.

3 - نسب المردودية :

الجدول رقم12 : نسب المردودية .

البيان	2015	2014
نسبة المردودية المالية = النتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	- 68048496.63	- 85777450.06
	– 78034739.17	– 9986242.54
	%87 =	%58 =
نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول	- 68048496.63	- 85777450.06
	762251293.38	808977997.92
	%8=	%10 =
نسبة الرافعة المالية : المردودية المالية – المردودية الاقتصادية	87	58
	8	10
	%80	%48

المصدر: من اعداد الطالبان باعتماد على الميزانية المحاسبية .

التعليق على نسب المردودية :

✓ **نسبة المردودية المالية :**

87% تعبر عن مدى مردودية الاموال الخاصة ومدى مساهمتها في تحقيق النتيجة ومنة تدل على ان التسيير ليس بعلاني وامثل .

✓ **نسبة المردودية الاقتصادية**

10% تعبر هذه النسبة عن مدي ربحية العمليات مقارنة مع ارباح المؤسسة ونلاحظ ان كل دينار واحد من اصول المؤسسة يغطي نتيجة اجمالية وهذا ناتج للارتفاع الملحوظ في النتيجة الاجمالية .

4 . نسب الهيكلة :

الجدول رقم13 : نسب الهيكلية .

البيان	2015	2014
نسبة التمويل الدائم = الاموال الدائمة / الاصول الثابتة	308464593.92	376379345.61
	576097442.85	626376918.48
	53 =	60 =
نسبة التمويل الذاتي = الاموال الخاصة /الاصول الثابية	– 78034739.17	– 9986242.54
	576097442.85	626376918.48
	0.13 =	0.01 =
نسبة الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / مجموع الديون	– 78034739.17	– 9986242.54
	840286032.55	818955240.46
	0.09=	0.01 =
نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الاصول	840286032.55	818955240.46
	762251293.38	808977997.92
	1.1 =	1.01 =

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية .

التعليق علي نسب الهيكلية :

✓ **نسبة التمويل الدائم :**

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم خلال سنتين اكبر بكثير من الواحد، وهذا معناه أن المؤسسة تملك هامش أمان كبير يغطي بعض أو جزء من الأصول المتداولة .

✓ **نسبة التمويل الذاتي :**

نلاحظ أن النسبة أكبر من الواحد، وهذا يعني أن الأموال الخاصة أكبر من الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية دون اللجوء إلى العالم الخارجي.

✓ **نسبة الاستقلالية المالية :**

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية اكبر من1 ، وهذا يعني أن الأموال الخاصة اكبر من اجمالي الديون وهذا يعني ان المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها .

✓ **نسبة قابلية السداد :**

نلاحظ ان هذه النسبة أكبر من الواحد بقليل وهذا ما يضمن للمقرضين ان الموسسة قادرة على تسدسد ديونهم اتجاه الموسسة .

المطلب الثاني : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي .

1. رأس المال العامل (FR) :

1 . 1 من أعلى الميزانية .

الجدول رقم 14 : رأس المال العامل (FR) .

البيان	2015	2014
رأس المال العامل =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة	308464593.92	376379345.61
	576097442.85	626376918.48
	= 267632848.96 -	= 249997572.87 -

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية .

التعليق :

نلاحظ FRسالب أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

1 . 2 من اسفل الميزانية :

الجدول رقم15 : رأس المال العامل (FR) :

البيان	2015	2014
رأس المال العامل =الأصول المتداولة –الديون القصيرة الأجل	186153850.53	182601079.44
	453786699.46	432589652.31
	= 267632848.96 -	= 249997572.87 -

المصدر: من اعداد الطالبان باعتماد على الميزانية المحاسبية .

التعليق :

نلاحظ ان FR سالب أي الأصول المتداولة أقل القروض القصيرة الأجل ، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

2. رأس المال العامل الخاص :

الجدول رقم16 : رأس المال العامل الخاص .

البيان	2015	2014
رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة	– 78034739.17	– 9986242.54
	576097442.85	626376918.48
	- 654132182.02 =	- 636363161.02 =

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية .

التعليق :

نلاحظ انه كان سالبا وهذا يدل على أن المؤسسة لم تكن قادرة على تغطية الأصول الثابتة بسبب زيادة هذه الأخيرة بأموالها الخاصة فالمؤسسة لديها رغبة توسيعية من خلال زيادة استثماراتها ,هذا أدى بالمؤسسة إلى الاعتماد على الديون طويلة الأجل في تغطية هذا العجز.

3 . رأس المال العامل الإجمالي :

الجدول رقم 17 : رأس المال العامل الإجمالي .

البيان	2015	2014
رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة .	186153850.53	182601079.44

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية .

التعليق :

نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الإجمالي في سنة 2015 مقارنة بالسنة الماضية وهذا يدل على امتلاك المؤسسة على سيولة معتبرة.

4 . رأس المال العامل الإجنبي :

الجدول رقم 18 : رأس المال العامل الإجنبي.

البيان	2015	2014
رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.	840286032.55	818955240.46

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية .

التعليق :

نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة للمؤسسة وهذا بسبب زيادة الديون طويلة الأجل وهو ما يؤكد التحليل السابق لرأس المال العامل الخاص.

5 . إحتياجات رأس المال العامل (BFR) :

الجدول رقم19 : احتياجات رأس المال العامل(BFR) .

البيان	2015	2014
احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية) .	149340146.73	150749130.64
	8888116.31	1475741.03
	453786699.46	432589652.31
	0	0
	= 295558436.42 -	=280364780.64 -

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية .

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياجات رأس المال العامل سالب للفترة , 2015 - 2014 وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ,ولا تحتاج الى موارد أخرى ,أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة .

5. الخزينة TN :

الجدول رقم 20 : الخزينة TN.

البيان	2015	2014
الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.	- 267632848.96	- 249997572.87
	- 295558436.42	- 280364780.64
	= 27925587.46	= 30367207077

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية .

التعليق :

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة موجبة ,وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة ,ونلاحظ أن رصيد الخزينة ارتفع سنة 2015مقارنة بالسنة السابقة 2014 وهذا يدل على أن المؤسسة لم تقم بتوظيف هذه الأموال في استثمارات جديدة وهذا ليس في صالحها .

خلاصة الفصل :

من خلال تقييم الوضعية المالية لمؤسسة صناعة الخزف "سيراميس " بسوافلية باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2015 - 2014 وذلك من خلال تحقيقها شروط التوازن المالي تقريبا نلاحظ رأس المال العامل سالب أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل ، و احتياجات رأس المال العامل سالب وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ,ولا تحتاج الى موارد أخرى ,أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة ، والخزينة موجبة وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة ,ونلاحظ أن رصيد الخزينة ارتفع سنة 2015 مقارنة بالسنة السابقة 2014 وهذا يدل على أن المؤسسة لم تقم بتوظيف هذه الأموال في استثمارات جديدة وهذا ليس في صالحها .

أي أن المؤسسة استطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها اضافة إلى استقلاليتها عن الأطراف الخارجية وعدم اعتمادها بشكل كبير على المواد الخارجية في تمويل أصولها الثابته ، وعلى هذا يجب ان تعمل على الرفع من استثمارتها لبلوغ الذروة واحتلالها المكان الاعلى فالسوق .

الخاتمة العامة :

قمنا من خلال هذا البحث بدراسة موضوع دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة صناعة الخزف سيراميس بالسوافلية وكان ذلك باستخدام أفضل وأهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند إليها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والتي تعتبر الأكثر شيوعا واستخداما في التحليل المالي ، من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية التشخيص المالي الذي يقوم بعملية المحلل المالي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها ، كما تساعد عملية التشخيص المالي في التعرف على مركزها المالي ، ومن ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات وحلول تساعد المؤسسة على التحسسين من الوضعيتها المالية والعمل على رفع مكانتها وتحقيق لاهدافها المسطرة .

إذ يعتبر تقييم التحليل المالي أمرا ضروريا بالنسبة لأي مؤسسة و الذي يمكن من خلاله مراقبة حركة المؤسسة و اتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة الأهداف المراد تحقيقها ، كما يمثل التحليل المالي المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتنافسين ، كما يمكن القول أن عملية التشخيص المالي الذي يقوم بعملية المحلل المالي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها ، كما تساعد عملية التشخيص المالي في التعرف على مركزها المالي ، ومن ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات وحلول تساعد المؤسسة على التحسسين من الوضعيتها المالية والعمل على رفع مكانتها وتحقيق لاهدافها المسطرة .

و يسعى المحلل المالي من خلال التحليل المالي إلى الكشف أسباب الضعف في المؤسسة و محاولة عن ميساعدها للخروج منها و تفاديها في المستقبل ، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام إلى دراسية و تحليل الوضعية المالية انطلاقا من الوثائق المالية متوفرة في المؤسسية ولقد تناولنا في بحثنا هذا أحد أهم و أحدث الأدوات المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، والتي تخص الجانب المالي ألا وهي نسب المالية و ومؤشرات التوازن المالي و التي تعتبر الأداة التي يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة و توجيه الانتباه إلى نقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة و إتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الموضع المالي للمؤسسة و بالتالي الأداء الكلي لها ، و الذي يفترض أن يتسم بالكفاءة و الفعالية حتى تتمكن من البقاء و الاستمرار .

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: بعد اجراء الدراسة التطبيقية لاحظنا بأن مؤسسة صناعة الخزف سيراميس تمكنت المؤسسة باستعمال أدوات التحليل المالي من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومنه عملت المؤسسة انشاء خطة جديدة و اتخاذ القرارات الصائبة من اجل الخروج من الازمة ، وبالتالي فان النظرية مثبة .

الفرضية الثانية : التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية والنسب المالية و من أهم الأدوات التي يستخدمها المحل ل المالي, باعتبارهما تحيط بمختلف جوانب المؤسسة, والقرارات المتخدة عن نتائجها مبنية على معلومات دقيقة مما بؤكد أهمية التحليل المالي لمراقبة التسيرو وبالتالي الفرضية مثبتنة .

نتائج الدراسة :

من خلال موضوعنا هذا تمكنا من الوصول إلى بعض النتائج، إحداها متعلقة بالجانب النظري وأخرى بالجانب الميداني وهي كالأتي:

-التحليل المالي أداة جوهرية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فالتحليل المالي يساهم في اتخاذ العديد من قرارات، سواء القرارات التي تخص المؤسسة بحد ذاتها أو التي تخص الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

- تعتبر القوائم المالية بمثابة مادة أولية و منطلق لاجراء عملية التحليل المالي .

- مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية هي من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل و تشخيص وضعية المؤسسة المالية.

- احتياجات الرأس المال العامل كان سالبا خلال السنوات الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة لا تستغل كافة مواردها المالية .

الخزينة النهائية موجبة أي أن موارد المؤسسة استطاعت تغطية استخداماتها ما يعني أن قاعدة التوازن المالي محققة؛

-المؤسسة استطاعت تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة أي حققت توازن هيكلي؛

-المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطها على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى؛

-المؤسسة لاتعتمد على الديون المتوسطة والطويلة بل على الديون قصيرة الأجل وبصفة ضئيلة جدا.

توصيات الدراسة :

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

-ننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم أعمالها؛

-ننصح المؤسسة يزيادة استتماراتها المالية.

- ضرورة الاهتمام الدائم بما يجري في المحط الاقتصادي في المؤسسة للتكيف مع الظروف القائدة ,والتحليل المالي يضمن ذلك.

- يجب على المؤسسة استغلال الفائض المالي الموجود في الخزين لتوسيع نشاطاتها.

افاق الدراسة :

تناولنا في هذه المذكرة موضوع دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وقد لاحظنا أن هناك جوانب مهمة بالموضوع لم يكن بوسعنا التطرق إليها نظرا لحدود الدراسة وضيق الوقت، وعلى هذا الأساس نتمنى أن نكون قد فتحنا المجال للقيام بدراسات أخرى أوسع بشيء من التخصيص، لتعالج دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية على المدى القصير و المدى الطويل ومن خلاله نقترح بعض المواضيع يمكن تناولها وتكون مكملة لهذا البحث.

-ما هي الأداة الأكثر إستعمالا في التحليل المالي ؟

-ما هي أهمية التحليل المالي وما مدى فعاليته في اتخاذ القرار في المؤسسة ؟

قائمة المراجع

✓ **الكتب بالعربية :**

1 . أحمد محمد العداسي ،التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2001 عمان .

2 . الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن .

3 . جليل كاضم مدلول العاريضي ، الإدارة المالية المتقدمة ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2014 .

4 . جميل أحمد توفيق،" أساسيات الإدارة المالية" ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984 .

5 . رمضان زكي ،أساسيات في الإدارة المالية، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،الطبعة الرابعة1996.

6 . زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر.

7 . عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات .دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2008 .

8 . عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، - عمان،الأردن، 2018 .

9 . - محمد الصالح عواشرية،التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ،2005 .

10 .محمد مبروك أبوزيد ، التحليل المالي ، ط 2 ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية. ، 2009 .

11 . محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان،1997 .

12 . مؤيد راضي حنفر، (تحليل القوائم المالية) مدخل نظري تطبيقي ، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة،بدون بلد النشر،2006 .

13 . وليد الناجي الحيالي ،التحليل المالي للرقابة على الاداء و الكشف عن الانحرافات ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2008.

✓ **الرسائل والأطروحات :**

1 . الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبة ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية .

2 . تطراوي محمد ،دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016.

3 . سايحي المهدي ،دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسلنس أكاديمي، كلية العلوم إقتصادية،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، 2016 .

4 . سفير عبد الرحمان ، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للموسسة الاقتصادية ، مذكرة لمقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص:دراسات محاسبية وجباية معمقة ،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل .

5 . صخري جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية، مذكرة لمقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص:مالية ومحاسبة،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة ورقلة .

6 . مراد حمزة ,رابحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة .أعمال،كلية علوم التسيير، الجزائر،2010 .

✓ **المداخلات العلمية :**

1 – مداخلة في المحور الثاني بعنوان: النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر" تحديات و أهداف " ،الأستاذين آيت محمد مراد جامعة الجزائر و أبحري سفيان جامعة بومرداس

✓ **كتب أجنبية :**

1- Kamel hamdi, le diagnostic financier, es – Salam édition, Alger, 2001.

2 - Piere Conso, La Gestion Financiére L'entreprise, op .cit ,Paris , France.

قائمة الملاحق

الملحق رقم : 01

✓ **ميزانية مؤسسة الخزف _جانب الأصول _**

الأصول	2015			2014
	إجمالي	إهتلاكات ومؤونات	صافي	صافي
أصول غير جارية				
فارق الاقتناء				
تثبيتات معنوية	44271500.38	17702300.16	26569200.22	29520633.58
تثبيتات عينية				
أراضي	53273136.00		53273136.00	53273136.00
مباني	265441530.57	43169783.48	222271747.09	227476140.69
تثبيتات عينية أخرى	623227891.04	393067200.2	230160690.84	272315100.85
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات جاري إنجازها	43536137.44		43536137.44	43536137.44
تثبيتات مالية	286531.26		286531.26	255769.92
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	39644.00		39644.00	39644.00

ضرائب مؤجلة على الأصل	246887.26		246887.26	216125.92
مجموع الأصول غير الجارية	1030036726.69	453939283.8	576097442.85	626376918.48
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد تنفيذ	149340146.73		149340146.73	150749130.64
حسابات دائنة واستخدمات مماثلة				
الزبائن	2672961.04	440241.42	2232719.62	4909766.16
المدينون و الأخرون	2411783.31		2411783.31	2391182.89
الضرائب وماشابهها	1848785.31		1848785.31	1642959.47
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	21432299.25		21432299.25	21432299.25
الموجودات وماشابهها				
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية				
الخزينة	8888116.31		8888116.31	1475741.03
مجموع الأصول الجارية	186594091.95	440241.42	186153850.53	18260107079
مجموع العام للأصول	121630818.64	454379525	762251293.38	808977997.92

الملحق رقم : 02

✓ **ميزانية موسسة الخزف _جانب الخصوم _**

الخصوم	2015	2014
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	530000000.00	530000000.00
رأس مال غير مستعان به		
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمج (1)		
فوارق إعادة التقييم		
فارق معادلة (1)		
نتيجة صافية – نتيجة صافية حصة المجمع (1)	-68048496.63	-85777450.06
رؤوس أموال خاصة أخرى- ترحيل من جديد	-539986242.54	-454208792.48
حصة الشركة المدمجة(1)		
حصة ذوي الأقلية(1)		
المجموع 1	**-78034739.17**	**-9986242.54**
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	385437598.28	385437598.28
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	49145.49	49145.49
ديون أخرى جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	1012589.32	878844.38
مجموع الخصوم غير الجارية 2	**386499333.09**	**386365588.15**
الخصوم الجارية		

موردون وحسابات ملحقة	39865120.03	46452623.08
ضرائب	5907240.57	5031736.70
ديون أخرى	131160899.52	119049986.91
خزينة سلبية	276853439.34	262064305.62
مجموع الخصوم الجارية 3	**453786699.46**	**432589652.31**
مجموع العام للخصوم (1+2+3)	**762251293.38**	**808977997.92**

الملحق رقم : 03

جدول حساب النتائج

البيان	2015	2014
المبيعات والمنتجات الملحقة	160831013.72	151811168.70
تغيير المخزون من المنتجات غير المصنعة و المنتجات قيد الصنع	- 2542236.91	7814559.00
النتاج المثبت		
إعانات الاستغلال		
1- إنتاج السنة المالية	158288776.81	159625727.07
المشتريات المستهلكة	- 86099476.79	- 84450096.74
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	- 6094729.30	- 7524226.78
2- إستهلاك السنة المالية	- 92194206.09	- 91974296.52
3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	66094570.72	67651431.18
أعباء المستخدمين	- 35017730.28	- 53514107.75
الضرائب والرسوم ومدفوعات المائلة	- 4353637.81	- 4428117.89
4- إجمالي فائض الإستغلال	8723202.63	7909205.54
المنتوجات العماليات الاخرى	355803.50	96750.25
الاعباء العماليات الاخري	- 1135977.48	- 8096050.75
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	- 62672113.13	- 64476355.91
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	13413779.71	12425800.94
5 – النتيجة العمليات	- 41315304.77	- 50313649.93
المنتوجات المالية	20026.44	18201.89
الأعباء المالية	-26783979.64	- 35476373.85
6 – النتيجةالمالية	- 26763953.20	- 35449171.69
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	- 68079257.97	- 85762821.62
الضرائب والرسوم الواجب دفعها عن النتيجة العادية		
الضرائب المؤجلة عن النتيجة العادية	30761.34	14628.44
مجموع منتجات الانشطة العادية	172078386.46	172166480.78
مجموع الأعباء الانشطة و العادية	- 240126883.09	- 257943930.84
8 - النتيجة الصافية للانشطة العادية	- 68048496.63	- 85777450.06

العناصر الغير العادية _ منتوجات عناصر غير عادية _ اعباء		
9 - النتيجة الغير العادية		
10 - النتيجة صافية لسنة المالية	- 68048496.63	- 85777450.06

الملخص :

قمنا بهذه الدراسة التي تهدف إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسةالخزف " سيراميس " بالسوافلية لتحقيق أهداف هذه الدراسة والاجابة على تساؤلاته، اعتمدنا على جمع البيانات المتعلقة بالموضوع وذات الصلة ، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة ، أما الإطار العملي فقد تم تطبيقه على مؤسسة سيراميس بالسوافلية اعتمادا على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية لهذه المؤسسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتوصلنا من خلال دراستنا إلى التنائج التالية :.

- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها
- مؤشرا ت التوازن المالي و النسب المالية هي من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل و تشخيص وضعية المؤسسة المالية.

Résumé:

Nous avons mené cette étude, qui vise à identifier et clarifier le rôle de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation financière de l'institution céramique « Seramis » à Slavliyah pour atteindre les objectifs de cette étude et répondre à ses questions, nous nous sommes appuyés sur la collecte de données liées à la sujet et connexe, et à travers lequel des données secondaires ont été obtenues, qui ont formé le cadre théorique de l'étude, Quant au cadre pratique, il a été appliqué à la Fondation Ceramis à Al-Sawafliya, sur la base de la préparation d'une étude analytique de la situation financière position de cette institution en utilisant la méthode analytique descriptive.Grâce à notre étude, nous avons atteint les résultats suivants :

- L'analyse financière permet de connaître les faiblesses à éviter et les forces pour les valoriser .
- Les indicateurs d'équilibre financier et de ration financiers, qui constituent l'un desprincipaux outils utilisés dans le processus de libéralisation financière et de diagnostic du statut du l'institution financière.